26 July 2011
Arabic

الجمعية

الدورة السابعة عشر

كينغستون، جامايكا

٢٠١١-٢٢ تموز/يوليه ٢٠١١

بيان رئيس جمعية السلطة الدولية لقاع البحار بشأن أعمال الجمعية في دورتها السابعة عشر

١ - عُقدت الدورة السابعة عشر لجمعية السلطة الدولية لقاع البحار في كينغستون في الفترة من ١١ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١١. حيث عقدت الجمعية جلساتها ١٣١ إلى ١٣٤.

أولاً - إقرار جدول الأعمال

٢ - أقرت الجمعية في جلستها ١٣١، المعقودة في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١١، جدول أعمالها للدورة السابعة عشر (ISBA/17/A/1).

ثانياً - انتخاب رئيس الجمعية ونواب الرئيس

٣ - في الجلسة ١٣١، انتخب بيتر تومبسون (فيجي) رئيساً للجمعية للدورة السابعة عشر. وعقب إجراء مشاورات في المجموعات الإقليمية، انتُخب ممثلو كل من غانا (مجموعة الدول الأفريقية)، وشيلي (مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، والاتحاد الروسي (مجموعة دول أوروبا الشرقية ودول أخرى)، وبلجيكا (مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى) نواباً لرئيس المجلس.

ثالثا - انتخابات ملء شاغر في اللجنة المالية

٤ - انتخبت الجمعية في جلستها ١٣١، ديفيد ويلكيتز (ألمانيا) كعضو في اللجنة المالية للفترة المتبقية من مدة عضوية مايكل هاكيثال (ألمانيا).

رابعا - طلب مركز قانون وسياسات المحيطات، التابع لكلية القانون بجامعة فرجينيا، الحصول على مركز المراقب لدى الجمعية

٥ - نظرت الجمعية في جلستها ١٣١ في طلب مقدم من مركز قانون وسياسات المحيطات، التابع لكلية القانون بجامعة فرجينيا، الحصول على مركز المراقب، وقررت دعوة المركز للمشاركة في جلساتها بصفة مراقب عملا بالفقرة الفرعية (د) من الفقرة (١) من المادة ٨٢ من النظام الداخلي للجمعية.

خامسا - التقرير السنوي للأمين العام

٦ - في الجلسة ١٣٢، المعقودة في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١١، تقدم الأمين العام بتقريره السنوي إلى الجمعية (ISBA/17/A/2)، حسبما تقتضيه الفقرة ٤ من المادة ١٦٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. واستعرض الأمين العام عمل السلطة منذ الدورة السادسة عشر وقدم موجزا بالتقدم الذي أحرز في تنفيذ برنامج عملها للفترة ٢٠١١-٢٠١٣.

٧ - وأفاد الجمعية بأن هناك مشروع قيد النظر يتمثل في إجراء دراسة أولية لبعض القضايا المرتبطة بوضع مدونة لقواعد الاستغلال، تليها ورشة عمل أو ندوة في الربع الثاني من عام ٢٠١٢.

٨ - وأشار إلى أن الأمانة تعتزم إنتاج دليل للمستخدم يبين الضوابط التنظيمية للتعدين في قاع البحار العميقة، وسيصف الدليل نظام التنقيب والاستكشاف والاستغلال، مع الإشارة إلى الاتفاقية، والاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية، والنظام الأساسي للسلطة.

٩ - وغطى التقرير أيضا المسائل الإدارية، وميزانية السلطة وكذلك صندوق التبرعات الاستئماني، وصندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية. وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١١، كان عدد أعضاء السلطة ١٦٢ عضوا (١٦١ دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي)، و ١٤١ طرفا في الاتفاق. ومنذ الدورة الماضية، أصبحت ملاوي وتايلند أطرافا في الاتفاقية والاتفاق

(٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، و ١٥ أيار/مايو ٢٠١١، على التوالي)، كما أصبحت أنغولا طرفا في الاتفاق (٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠).

١٠ - وأشار إلى أن اهتمام القطاع الخاص بإمكانية التعدين في أعماق البحار قد زاد خلال العام الماضي، ويتضح ذلك من الطلبات المقدمة من شركة ناورو لموارد المحيطات المحدودة، برعاية ناورو، وشركة تونغغا للتعدين البحري المحدودة، برعاية تونغغا، بغرض تجديد العمل بطلبيهما للموافقة على خطط عملهما لاستكشاف العقيدات المتعددة المعادن؛ ويتضح أيضا من الاستفسارات العديدة بشأن طلبات محتملة للحصول على عقود للتنقيب في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ أنه كان هناك اهتمام متزايد من جانب شركات تكنولوجيا أعماق المحيطات للمشاركة في ورش العمل التي تنظمها السلطة، حيث أن الاقتصاد العالمي يستمر في التعافي. ومع تزايد مستوى الاهتمام التجاري في مجال التعدين في قاع البحار، فإن السلطة أيضا تتعرض لضغوط من أجل تقديم مستوى مناسب من الحماية البيئية للمنطقة. وفي هذا الصدد، فإن المقترحات المتعلقة بوضع خطة إدارة بيئية لمنطقة كالاريون كليرتون وإدارة بيئات التركيب الكيميائي في المحيطات العالمية هي تدابير قيد النظر بصفة عاجلة.

١١ - وذكر الأمين العام أن استكمال مدونة استكشاف شاملة تغطي الأنواع الرئيسية الثلاثة من الموارد المعدنية الموجودة في قاع البحار، وهي - العقيدات المتعددة الفلزات، والكبريتيدات المتعددة الفلزات، والقشور المنغنيزية الحديدية الغنية بالكوبالت - سيمثل معلما هاما في تطور السلطة.

١٢ - وبعد العرض الذي قدمه الأمين العام، قدمت مارلين مالا هو فورت، وزيرة الدولة بوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا، بيانا نيابة عن حكومة جامايكا، البلد المضيف للسلطة. وقالت الوزيرة إن الوكالة الوطنية للأراضي التي تدير مبنى الأمانة، ظلت في حوار وثيق مع السلطة بشأن الشواغل التي أثارها الأمين العام في تقريره عن أعمال صيانة المرافق.

١٣ - وذكرت بأن جامايكا ستقدم مشروع قرار خلال الدورة لتشجيع الاحتفال بالذكرى الثلاثين لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في عام ٢٠١٢، وأنها ستقدم أيضا مشروع قرار مماثل إلى الأمم المتحدة في نيويورك يسعى إلى أن تعقد المنظمة اجتماعا تذكاريًا في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وشجعت الوزيرة الدول الأعضاء الأخرى للاحتفال بهذه المناسبة لرفع مستوى الوعي بشأن الاتفاقية التي فُتح باب التوقيع عليها في مونتيجو باي، جامايكا، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢.

١٤ - وفيما يتعلق بالتقرير السنوي للأمين العام، أدلى بيانات وفود كل من الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وأوغندا، والبرازيل، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وترينيداد وتوباغو، وتونس، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، والسنغال، وشيلي، والصين، وغانا، وفرنسا، والكاميرون، وكندا (بالنيابة عن كندا وأستراليا ونيوزيلندا)، وكوبا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، ونيجيريا، وهولندا، واليابان. كما أدلى الوفد المراقب عن الأمانة العامة للأمم المتحدة ببيان.

١٥ - وأعرب الأعضاء عن ارتياحهم العام للتقرير المفصّل وأبدوا دعمهم للعمل الذي اضطلعت به السلطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير كجزء من برنامج عملها للفترة ٢٠١١-٢٠١٣.

١٦ - وفيما يتعلق بالعمل التنظيمي للسلطة، فقد حثت الوفود السلطة على مواصلة العمل لوضع الصيغة النهائية للأنظمة الخاصة بالتنقيب عن القشور المنغنيزية الحديدية الغنية بالكوبالت التي تتواجد بالجبال البحرية في المحيطات العميقة واستكشافها. ولقد انتهت اللجنة القانونية والتقنية من مشروع الأنظمة في عام ٢٠٠٩ وأوصت المجلس باعتماده. وترحب الوفود أيضا بالموقف الاستباقي الذي اعتمده السلطة لتدرّج، ضمن برنامج أنشطتها للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، تكليفا بإجراء دراسة أولية لبعض القضايا المتعلقة بوضع مدونة لقواعد الاستغلال من خلال استضافة حلقة دراسية.

١٧ - وأيدت الوفود الجهود التي تبذلها الأمانة من أجل التنفيذ في المستقبل القريب للفقرة (٤) من المادة ٨٢ من الاتفاقية المتعلقة بتوزيع السلطة للمدفوعات المالية أو المساهمات المتأتية من الاستغلال الوشيك المحتمل للموارد غير الحية من الجرف القاري لما وراء ٢٠٠ ميل، في ضوء عدد التوصيات التي سبق أن أصدرتها اللجنة بشأن حدود الجرف القاري. ولذلك السبب، أعربت الوفود عن رغبتها في المشاركة في اجتماع لفريق الخبراء لإعداد مشروع توصيات إلى المجلس والجمعية على النحو المقترح في التقرير السنوي للأمين العام.

١٨ - وفي معرض ترحيبها بالتعاون بين السلطة ولجنة أوسبار لحماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي، شجعت الوفود السلطة للسعي إلى زيادة التعاون مع المؤسسات ذات الصلة التي لها ولاية على الأنشطة في المحيطات، وذلك لضمان اتساق النهج فضلا عن توفير الحماية الشاملة للبيئة البحرية داخل وخارج حدود الولاية الوطنية. وجرى التأكيد أيضا على أنه ينبغي النظر في مسؤوليات السلطة في السياق الأوسع للتطورات في قانون البحار، وعلى وجه الخصوص، في سياق الفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح

باب العضوية لدراسة المسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام.

١٩ - ولاحظت الوفود مع القلق تأخر المقاولين في تقديم بياناتهم البيئية مما يعيق قيام السلطة بالاضطلاع بالمسؤوليات المنوطة بها بموجب الاتفاقية والاتفاق، فيما يتعلق بتطوير الموارد المعدنية على نحو مستدام. ومن أجل معالجة هذا الوضع، شجعت الوفود المقاولين لتقاسم أفضل الممارسات البيئية وإمكانية الوصول إلى قواعد بياناتهم البيئية بهدف رفع معايير إعداد التقارير البيئية وتوسيع قاعدة بيانات السلطة.

٢٠ - وفيما يتعلق بصندوق التبرعات الاستئماني، أعربت الوفود عن تقديرها للصندوق، مشيرة إلى أنه ساعد على ضمان مشاركة أعضاء من البلدان النامية في اجتماعات اللجنة القانونية والتقنية واللجنة المالية وشجع على تقديم التبرعات من أجل تجنب استنفاد الصندوق.

٢١ - وفي الجلسة ١٣٣ للجمعية، أعلنت اليابان عن تبرع قدره ١٠٠ ٠٠٠ دولار لصندوق الهبات، مبينة أن بناء الخبرة للعلماء من الدول النامية سيشجع على توسيع البحوث البحرية، والتي لا يمكن أن تكون إلا لمصلحة البشرية. وعقب ذلك، أعلنت المكسيك عن تبرع قدره ٢ ٥٠٠ دولار وأعلنت نيجيريا عن تبرع قدره ١٠ ٠٠٠ دولار لكل من صندوق الهبات وصندوق التبرعات الاستئماني.

سادسا - تقرير اللجنة المالية وتوصياتها

٢٢ - ونظرت الجمعية في جلستها ١٣٤، المعقودة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١١، في تقرير اللجنة المالية (ISBA/17/A/3-ISBA/17/C/3).

٢٣ - وبناء على توصيات المجلس الواردة في الوثيقة ISBA/17/C/18، اعتمدت الجمعية المقرر الوارد في الوثيقة ISBA/17/A/5.

٢٤ - وأعرب رئيس الجمعية أيضا عن تقديره نيابة عن الجمعية إلى رئيس اللجنة المالية المنتهية ولايته، هاشم جلال (إندونيسيا)، لمساهمته في عمل السلطة.

سابعا - انتخاب أعضاء اللجنة المالية

٢٥ - انتخبت الجمعية في جلستها ١٣٤، بتوافق الآراء، ١٥ عضوا في اللجنة المالية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وهم:

أونغ، زاو مين (ميانمار)

أرماس - فيرتر، فريدا ماريا (الأرجنتين)
باكانوف، اليكسي ب. (الاتحاد الروسي)
شودري، براديب ك. (الهند)
إيليو، تريشيا (جامايكا)
جراتسياني، فرانسيسكا (إيطاليا)
كافينا، بافيل (الجمهورية التشيكية)
لافي، دونكان م. (أوغندا)
مايكلييوس، أولاف (النرويج)
سيغورا، سيرج (فرنسا)
ستوراني، رينالدو (البرازيل)
ووميرسلي، كريس (المملكة المتحدة)
ويلكينس، دافيد ك. م. (ألمانيا)
ياماناكا، شينيشي (اليابان)
ياو، جينسونغ (الصين)

ثامنا - تعيين لجنة وثائق التفويض وتقريرها

٢٦ - عيّنت الجمعية في جلستها ١٣١، المعقودة في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١١، لجنة وثائق التفويض التابعة لها وفقا للمادة ٢٤ من نظامها الداخلي. وانتُخبت البلدان التالية أعضاء في اللجنة: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وألمانيا، والبرازيل، وجمهورية كوريا، وكينيا، والمملكة العربية السعودية، وناميبيا، ونيوزيلندا. وانتُخبت اللجنة، عقب ذلك، جاكلين موسيتي (كينيا) رئيسة لها.

٢٧ - وعقدت اللجنة جلسة واحدة في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١، فحصت خلالها وثائق تفويض الممثلين المشاركين في الدورة السابعة عشر للجمعية. وكان معروضاً على اللجنة مذكرة من الأمانة مؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١ عن حالة وثائق التفويض تلك. ويرد تقرير اللجنة في الوثيقة ISBA/17/A/6.

٢٨ - واعتمدت الجمعية في جلستها ١٣٤، المعقودة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١١، تقرير اللجنة. ويرد مقرر الجمعية المتعلق بوثائق التفويض في الوثيقة ISBA/17/A/7.

تاسعا - مسائل أخرى

٢٩ - في جلستها ١٣٤، المعقودة في ٢٢ تموز/يوليه، عرضت مجموعة ال ٧٧ والصين اقتراحا للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

٣٠ - وأشار الاقتراح إلى المدلول التاريخي للاتفاقية، وأكد مجددا على أهمية ترميز وتحديد الاتفاقية لقاع البحار والمحيطات وباطن أرضها خارج حدود الولاية الوطنية، بالإضافة إلى موارد المنطقة، وتصنيفها كتراث مشترك للبشرية. وبالإضافة إلى دعم الاقتراح لعقد جلسة تذكارية للجمعية العامة للأمم المتحدة يوم الاثنين ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين للاتفاقية، فقد دعا لعقد اجتماع خاص خلال الدورة الثامنة عشر للسلطة لنفس الغرض.

٣١ - واعتمدت الجمعية، مع التعديل المقترح الوارد في مقررها الذي تضمنته الوثيقة ISBA/17/A/8 على أساس أن التكاليف ذات الصلة تبقى ضمن موازنة السلطة للعام ٢٠١٢.

٣٢ - وفي جلستها ١٣٤ أيضا، قدمت جنوب أفريقيا، وغانا، ونيجيريا، وهولندا اقتراحا يشير إلى الرأي الاستشاري الصادر في ١ شباط/فبراير ٢٠١١ عن غرفة منازعات قاع البحار بشأن المسائل المتصلة بمسؤوليات والتزامات الدول المزكية للأشخاص والكيانات في ما يتعلق بالأنشطة في المنطقة.

٣٣ - وبعد مناقشة الاقتراح، مع إجراء بعض التعديلات عليه، اعتمدت الجمعية القرار الوارد في الوثيقة ISBA/17/A/9.

عاشرا - موعد انعقاد الدورة المقبلة للجمعية

٣٤ - ستعقد الجمعية دورتها المقبلة في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢. وسيحل الدور على مجموعة الدول الأفريقية لتسمية مرشح لرئاسة الجمعية في عام ٢٠١٢.